



اليمين في التناولات البحثية والإعلامية الدولية

وحدة الدراسات الميدانية

شهر أغسطس - 2023

WWW.MOKHACENTER.ORG

INFO@MOKHACENTER.ORG

@MOKHACENTER





مؤسسة بحثية، تهتم بدراسة الشأن اليمني، والمؤثرات الإقليمية والدولية عليه، من خلال قراءة الماضي، وتحليل الحاضر، واستشراف القادم، بهدف المشاركة الإيجابية في رسم مستقبل اليمن.

WWW.MOKHACENTER.ORG
✉ INFO@MOKHACENTER.ORG
f t v @MOKHACENTER



توطئة

شملت التناولات البحثية والتغطيات الإعلامية الدولية عن اليمن والدول ذات التأثير والنفوذ على الشئون اليمنية، لشهر أغسطس/ آب، العديد من القضايا والملفات الساخنة، وفي مقدمتها المساعي السعودية للحصول على قدرات إنتاج الطاقة النووية للأغراض المدنية، والتحديات التي تواجه ذلك، في ظل المخاوف الغربية من التهديدات التي قد تشكلها السعودية في المستقبل على أمن وسلامة المنطقة، وبالذات ما يتعلّق بأمن وسلامة إسرائيل.

وتضمنت الدراسات تسليط الضوء على المنظمات والجماعات المسلحة التي تمّولها وتدعمها إيران في منطقة الشرق الأوسط، والتي وصفتها بوكلاء إيران، ونشرت عنها ملفًا تفصيليًا شاملاً، تضمّن كافة المجموعات المسلحة التابعة لإيران، والعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة عليها، بدءًا من لبنان وانتهاءً باليمن.

وشملت التقارير الدولية دراسة الخيارات المتاحة أمام المملكة العربية السعودية لمواجهة التهديدات الإيرانية، وتشكيل قوى وعوامل رادعة سعودية لكبح جماح تغوّل المد الإيراني في دول المنطقة، والتي تشكّل جميعها تهديدًا مباشرًا للسعودية ولدول المنطقة برمتها.

وفي أحدث التقارير الدولية لشهر أغسطس/ آب، تضمّن مناقشة حاضر ومستقبل منظمة بريكس BRICS، التي تتزعمها روسيا والصين، ومدى تأثير انضمام الدول الست الجدد إلى عضويتها، وأبرزهم السعودية والامارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، وهل ستحقّق هذه المنظمة الأهداف المرجوة من تأسيسها؟ وفي مقدمتها خلق عامل توازن للقوى المهيمنة على السياسة الدولية، أم أنّ مصيرها سينحدر نحو الفشل مع عدم قدرة روسيا والصين على تسيير دفتها بنجاح؟





مطالب السعودية النووية.. ماذا تريد؟ وما الذي قد تحصل عليه؟

نشر معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، بتاريخ ١٥ أغسطس/ آب، دراسة تحت عنوان مطالب السعودية النووية: ماذا تريد؟ وما الذي قد تحصل عليه؟، للباحثين سايمون

هندرسون وديفيد شينكر. أوضحت الدراسة أنّ الثمن الذي أعلنت عنه الرياض مقابل عقدها صفقة سلام مع إسرائيل يشمل حصولها على برنامج نووي مدني، ولكن أيّ اتفاق من هذا القبيل سيتطلب من واشنطن أن توازن بعناية بين مخاوف دبلوماسية وقانونية متعدّدة، وتلك المتعلقة بالانتشار.

وأضاف معهد واشنطن، وفقاً للروايات المتعلّقة بالتعليقات الأخيرة غير الرسمية لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، أنّ لدى المملكة ثلاث مطالب رئيسة مقابل عقد اتفاقية تطبيع محتملة مع إسرائيل، وهي: ضمانات أمنية أمريكية، والوصول إلى معدّات وتكنولوجيا عسكرية أمريكية ذات جودة عالية، ودعم برنامج نووي مدني محلي. وقد يكون المطلب الثالث هو الأكثر صعوبة بالنسبة لواشنطن، لأنّه يتضمّن الوصول إلى تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم التي يمكن استخدامها لإنتاج متفجّرات نووية.

وفي إطار إجابته على تساؤل حول ضمانات تسليح السعودية، قال المعهد: إنّ أحدث نسخة من هذه الصفقة من شأنها تأسيس أرامكو نووية، ممّا يحاكي الانخراط التاريخي لشركات النفط الأمريكية في الثلاثينيات، والذي أدّى في النهاية إلى امتلاك السعوديين بالكامل لأكبر شركة نفط في العالم. حيث اقترحت الرياض هذه الفكرة على المسؤولين الأمريكيين جزئياً لتهدئة مخاوفهم بشأن أيّ تسليح محتمل.

ووفقاً لهذه الدراسة تتضمّن الخطط النووية الحالية للسعودية مقترح إنشاء مفاعلي طاقة مدنيّين، بعد أن تمّ تقليص عدد المفاعلات من ستة عشر (المقترحة عام ٢٠١٣م). ومن منظورها تعتبر الرياض أن استخدام رواسب اليورانيوم المحليّة المكتشفة مؤخراً لتزويد مفاعلات جديدة بالوقود وتوليد الكهرباء سيمكّنها من تصدير معظم نفطها، الذي لا يزال إنتاجه الأكثر رخصاً في العالم، ولا يزال ضرورياً لتمويل انتقال المملكة إلى اقتصاد أكثر خضرة وتنوعاً في العقود القادمة.

وبشأن الخيارات الأمريكية حيال هذه القضية، قال المعهد: بما أن الوضع مع إيران يوقّر السياق العام للمداولات النووية الأمريكية السعودية، فإن أيّ تقدّم تقني من جانب طهران يمكن أن يغيّر كل المعطيات بين ليلة وضحاها. ولكن إذا استمر الوضع الراهن، فإنّ الغموض الحالي المحيط بنطاق قدرات إيران والصّفقات المحتملة التي قد تعقدها الولايات المتحدة يمكن أن توفّر فرصًا للدبلوماسية مع الرياض. وقد يكون إعفاء المنشآت السعودية الحالية أحد السبل للمضي قدمًا.

وهناك اعتبار مهم وهو إسرائيل، التي لم تبلور حكومتها بعد وجهة نظر موحّدة وموثوقة بشأن برنامج سعودي محتمل للطاقة النووية. ففي يونيو/ حزيران، أعرب وزير الطاقة يسرئيل كاتس عن معارضته لمثل هذا البرنامج في الأمم المتحدة؛ ولكن خلال مقابلة بعد بضعة أشهر، قلّل مستشار الأمن القومي الإسرائيلي تساحي هنغبي من أهمية المخاطر المحتملة لمثل هذا البرنامج. وكانت إسرائيل عارضت اقتراح الأردن لبناء محطة للطاقة النووية، في عام ٢٠٠٩م، بسبب مخاوف متعلقة بالسلامة. ولا شك في أنّ إنشاء مفاعل نووي على ساحل البحر الأحمر في السعودية، بعيدًا عن إيران، ولكن في نطاق نيران الصواريخ التي قد يطلقها شركاء طهران الحوثيون في اليمن، من شأنه أن يولّد مخاوف مماثلة.

وكلاء إيران الإسلاميون في الشرق الأوسط:

وتحت عنوان وكلاء إيران الإسلاميون في الشرق الأوسط، نشر مركز ويلسون الأمريكي للدراسات، بتاريخ ١٦ أغسطس/ آب، بحثًا معمّقًا، للكاتبة أشلي ليين، عن الجماعات المسلحة الموالية لإيران في منطقة الشرق الأوسط، ومنها جماعة الحوثي المسلحة في اليمن.

وقال المركز في هذا البحث: منذ ثورة ١٩٧٩م، قامت إيران ببناء شبكة من الوكلاء في جميع أنحاء الشرق الأوسط. اعتبارًا من عام ٢٠٢٢م،

كان لطهران حلفاء من بين أكثر من اثنتي عشرة ميليشيات رئيسة، بعضها لديه أحزاب سياسية خاصة به، والتي تحدد الحكومات المحلية والمجاورة. وقدّم الحرس الثوري الإيراني وفيلق القدس الأسلحة والتدريب والدعم المالي للميليشيات والحركات السياسية في ستّة بلدان على الأقل، وهي البحرين والعراق ولبنان والأراضي الفلسطينية وسوريا واليمن.



وقد كافحت الولايات المتحدة وكلاء إيران دون مواجهة عسكرية؛ فمنذ عام ١٩٨٤م، وعبر ستّ رؤساء، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على شبكة إيران الواسعة من وكلاء الميليشيات في الشرق الأوسط، لاحتواء نفوذ طهران الإقليمي. وزادت إدارة ترامب من وتيرة ونطاق التدابير الاقتصادية العقابية، بين عامي ٢٠١٧م و٢٠٢١م. لكنّ هذه العقوبات لم تنجح بشكل كامل أبدًا. وفي عام ٢٠٢٠م، قدّرت وزارة الخارجية الأمريكية دعم إيران المالي لحزب الله اللبناني بنحو ٧٠٠ مليون دولار سنويًا، وفي السابق كانت طهران تقدّم ١٠٠ مليون دولار سنويًا للجماعات الفلسطينية، بما في ذلك حركة حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني.

وأوضح البحث أنّه بين عامي ١٩٩٥م و٢٠٢٢م، فرضت خمس إدارات أمريكية -كلينتون، وبوش، وأوباما، وترامب، وبايدن- عقوبات على ١١ مجموعة مسلّحة، وكيّلة لإيران، في خمس دول؛ كما فرضت عقوبات على ٨٩ زعيمًا للمسلحين، من ١٣ جماعة تدعمها طهران.

وأوضح أنّه خلال الفترة بين عامي ٢٠١٧م و٢٠٢٠م، فرضت إدارة ترامب ٤٠٪ من العقوبات الأمريكية على وكلاء إيران، وأدرجت سبع مجموعات و(٣٢) زعيمًا مرتبطين بإيران في قائمة العقوبات؛ وكان أحد أهم أهداف السياسة الخارجية للرئيس ترامب هو الحد من نفوذ طهران الإقليمي، حيث تقوم إيران بتمويل وتسليح وتدريب الإرهابيين والميليشيات وغيرها من الجماعات المتطرفة التي تنشر الدمار والفوضى في جميع أنحاء المنطقة من لبنان إلى العراق إلى اليمن.

ونشر المركز في هذا البحث جزءًا تفصيليًا عن اليمن، تضمّن قائمة العقوبات الأمريكية التي شملت أسماء القيادات الحوثية وشركات الصرافة والتحويلات والاستثمارات التابعة للجماعة أو الموالية لإيران التي تقدّم تسهيلات مالية لجماعة الحوثي، خلال الفترة الماضية.



خيارات السعودية لردع إيران:

نشر معهد الشرق الأوسط، والذي يُعدُّ أهمَّ مراكز الدراسات عن الشرق الأوسط في واشنطن، بتاريخ ٢٨ أغسطس/ آب، تقريرًا مطوَّلًا، بعنوان: خيارات المملكة العربية السعودية لردع إيران، للباحث بلال صعب، قال فيه: إنَّه قد لا يكون من بين جميع

التحديات التي تواجه الرؤية السعودية ٢٠٣٠م ما هو أكبر من تهديد إيران للأمن القومي السعودي؛ ولتحقيق النجاح في مجابهة تلك التحديات، يجب على المملكة العربية السعودية ليس فقط تعزيز دفاعاتها ضدَّ المزيد من الهجمات الإيرانية والحوثية، ولكن أيضًا إنشاء مستوى من الردع ضد طهران.

وأوضح أنَّه أمام الرياض ثلاث خيارات ردع رئيسة، لا ينفي بعضها الآخر:

١. الدبلوماسية.

٢. الحماية الخارجية.

٣. قدرات عسكرية أكثر فعالية.

مؤكِّدًا أنَّ الخيار الدبلوماسي منقوص إلى حدِّ كبير بسبب التناقض العميق في تصوُّرات التهديد والأهداف بين السعودية وإيران؛ ومع ذلك، ربَّما تكون الدبلوماسية هي أفضل رهان للرياض في الوقت الحاضر للحفاظ على الهدوء وتحقيق الردع.

وأوضح التقرير أنَّه بإمكان السعودية الحصول على ضمانات أمنية رسمية من حليف خارجي لمنع إيران من مهاجمتها مرَّة أخرى؛ وأنَّ المرشحين اللذين يمكن أن يلعبا هذا الدور هما الولايات المتحدة وربَّما الصين. ومع ذلك، فإنَّ فرص السعودية في تأمين اتِّفاق دفاعي رسمي من الصين أو الولايات المتحدة ليست جيدة، على الرغم من زيادة احتمال تعزيز التعاون الأمني مع الولايات المتحدة.

وذكر التقرير أنَّه يجب على المملكة العربية السعودية من أجل الحفاظ على السلام على المدى الطويل تطوير قدراتها العسكرية، بحيث تكون أكثر فعالية. ففي الوقت الحالي، لا يوجد في الترسانة العسكرية السعودية سوى القليل ممَّا يمكن أن يكون بمثابة رادع قوي لإيران.

كما أنّ إصرار الرياض على تعزيز وضعها الرادع من خلال تصعيد عملية تطوير قدرات الصواريخ الباليستية محفوف بالمخاطر.

وأضاف التقرير أنّ واشنطن قد لا تكون قادرة على منع السعودية من التوسّع والحصول على صواريخ باليستية أكثر قوّة، ولكن من خلال نهج جديد تمامًا للتعاون العسكري، يمكن أن يساعد الرياض على تطوير قدراتها العسكرية الأخرى.

هل سيغيّر الأعضاء الجدد الاتجاه الإستراتيجي لمنظمة بريكس؟:

نشر معهد الشرق الأوسط في واشنطن، أيضاً، يوم الاثنين ٢٨ أغسطس/ آب، مقالاً، لرئيس وحدة شؤون شبه الجزيرة العربية في المعهد، وهو السفير الأسبق لدى اليمن جيرالد فايرستين، بعنوان: هل سيغيّر الأعضاء الجدد الاتجاه الإستراتيجي لمنظمة البريكس؟ قال فيه: مع انضمام ستة أعضاء جدد، بما في ذلك أربعة من الشرق الأوسط - السعودية ومصر والإمارات وإيران - إلى جانب إثيوبيا والأرجنتين، أصبحت منظمة البريكس (تضمُّ: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) توسّع بشكل كبير دائرة حضورها السياسي والاقتصادي والجيواستراتيجي. وينظر الصينيون الذين استثمروا بشكل خاص في التوسع إلى الدعوة الموجهة إلى الدول الستة باعتبارها تاريخية؛ وفي رأي الرئيس الصيني شي جين بينج فإنّ التوسّع يظهر تصميم دول مجموعة البريكس على الوحدة والتعاون مع الدول النامية الأوسع.

وأوضح فايرستين أنّه مع ذلك، بالنسبة لمنظمة كثيرًا ما بدت وكأنّها لا ترقى إلى مستوى التوقعات، يبقى أن نرى ما إذا كان التوسّع سيحقّق قدرًا أكبر من التماسك أو الأهمية لجهودها. وبالنسبة لاثنتين من الأعضاء التقليديين في المنظمة -الصين وروسيا- كان الهدف الرئيس لمجموعة البريكس هو العمل كثقل توازن للنظام الدولي الأحادي القطب، والذي تهيمن عليه الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون.



المصدر: nbcnews

في خطابه أمام القمّة، الذي ألقاه عن بُعد بسبب اتّهامه من قبل المحكمة الجنائية الدولية بارتكاب جرائم حرب، ادّعى الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أنّ توسّع مجموعة البريكس من شأنه أن يتحدّى الهيمنة الأمريكية، ويساعد في بناء نظام عالمي متعدّد الأقطاب. ولكن باستثناء إيران، فمن غير المرجّح أن يشارك أي من الأعضاء الجدد في تحقيق هذا الهدف بالكامل. وقد سعت السعودية والإمارات إلى تحقيق أهداف وغايات أكثر استقلالية في السياسة الخارجية في السنوات الأخيرة، لكن لم يُظهر أيٌّ منهما أيّ رغبة في التخلّي عن علاقتهما مع الغرب، وبوإعلان البناء على التعاون الأمني طويل المدى معه. كما أنّ مصر مرتبطة بشكل وثيق بالمظلة الأمنية الأمريكية، ولا يمكن لعلاقتها الاقتصادية الناشئة مع روسيا أن توفر بديلاً لروابطها مع الاقتصادات والمؤسسات المالية الغربية.

وذكر المقال أنّه علاوة على ذلك، فإنّ اختيار الأعضاء السبعة الجدد يمكن أن يجلب للمنظمة تحديات جديدة بشأن تماسكها الداخلي. فبالإضافة إلى الاحتكاك طويل الأمد بين الصين والهند، قد تواجه المنظمة الآن تداعيات الخلافات الإيرانية السعودية، وكذلك التوتّرات بين مصر وإثيوبيا بشأن تقاسم مياه النيل وبناء سدّ النهضة الإثيوبي الكبير. ويظلّ السؤال مفتوحاً حول ما إذا كانت مجموعة (البريكس + ٦) قادرة على توفير إطار للتوسّط في هذه القضايا، مع تسهيل انخراط الصين مع إيران والسعودية في تحسين العلاقات بينهما.

لقد استشهد الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا بالحرب في أوكرانيا كدليل -من وجهة نظره- على أنّ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أثبت أنّه غير مؤهّل لتحقيق الهدف؛ فهل تنجح مجموعة البريكس فيما فشلت فيه الأمم المتحدة؟

وفي حين كان يُنظر إلى روسيا والصين منذ فترة طويلة على أنّهما القوّتان الدافعتان وراء تأسيس مجموعة البريكس، فإنّ هذه المنظمة المتوسّعة حالياً قد تواجه -قريباً- تساؤلات حول إمكانية استمرار قدرتها على القيادة؛ فعلى مدى العقدين الماضيين، ارتبط نفوذ الصين الدولي بأدائها الاقتصادي القوي، وفي ظلّ التساؤلات التي تثار حالياً حول ما إذا كان نموذجها الاقتصادي مستداماً، فهل يتضاءل نفوذها الجيوسياسي أيضاً؟ وعلى نحو مماثل، مع انهيار اقتصاد روسيا واستمرار عدوانها في أوكرانيا في تشويه صورتها، فهل تستمر الجهود التي تبذلها موسكو لتوسيع نطاق انتشارها العالمي أم أنّها تقع أيضاً ضحية لمخطّطات بوتين الضخمة؟ وإذا تعرّرت الصين وروسيا، فهل يكون مصير مجموعة (البريكس + ٦) مثل مصير حركة عدم الانحياز التي كانت فكرة جاءت وذهبت دون أن تترك أي أثر يذكر؟

المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies



WWW.MOKHACENTER.ORG

✉ INFO@MOKHACENTER.ORG

🌐 @MOKHACENTER

